

معركة تكسير عظام بين الصحافة الفرنسية وغوغل

قطاع الصحافة الفرنسي غاضب من رفض غوغل دفع حقوق ملكيتها

باريس - أطلقت الصحافة الفرنسية هجوما مضادا بعد القرار الأحادي لشركة غوغل رفض دفع عائدات لها، مع بدء فرنسا تطبيق "الحقوق المجاورة"، الآلية الجديدة التي يفترض أن تؤمن توزيعا أفضل لعائدات الإعلام الرقمي.

وأعلن عن هذه المبادرة الجماعية رئيس صحيفة "لا ديبيش دو ميدي" جان ميشال بابليه، رئيس تحالف الصحافة للإعلام العام، أبرز منظمة في القطاع الإعلامي. وستقدم التحالف بشكوى لدى "سلطة المنافسة"، وهي هيئة إدارية مستقلة في فرنسا تنتظر في المخالفات في قطاع التنافس ولها حق فرض عقوبات.

وقال بابليه الذي كان محاطا بعدد من المسؤولين في قطاع الصحافة "نشعر بالغضب" لأن "لا أحد يستطيع تجاوز القانون، وهذا ما تفعله غوغل".

وستؤكد الشكوى المرفوعة وجود استغلال واضح من جانب غوغل، التي هي من أبرز الشركات المهيمنة على القطاع الرقمي، لموقعها.

وأكد بابليه أن الأمر يتعلق بمستقبل كل الصحافة الفرنسية والصحافة الأوروبية (...) وما تقوم به هو معركة من أجل حرية المواطنين في الحصول على معلومات.

الناشرون يعولون في هذه المعركة على تعبئة السلطات واستخدام كل ترسانة الإجراءات التي تسمح بمكافحة الاستغلال

والامر الذي لا يشكل مفاجأة هو أن معظم ناشري الصحافة سيخضعون لهذه القواعد حتى لا يخسروا جزءا مهما من مستخدمي الإنترنت.

ويعول الناشرون في هذه المعركة على تعبئة السلطات. ووقع أكثر من 900 عامل في وسائل الإعلام وشخصيات أوروبية مقالا الأربعاء يدعو إلى شن "هجوم مضاد" وإلى "تشديد النصوص لمنع غوغل من الانتفاخ عليها" و"استخدام كل ترسانة الإجراءات التي تسمح بمكافحة الاستغلال" الذي تقوم به غوغل، على حد قولهم.

وهم يتوجهون أيضا إلى الرأي العام، مؤكداً أن الرهان في معركتهم هو "بقاء وسائل إعلام مستقلة وتعددية وفي نهاية الأمر بقاء حيوية ديمقراطيتنا".

وكان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون حذر في منتصف أكتوبر قائلا "لسن نرضخ"، داعيا إلى تعزيز قواعد ضبط المنصات وتسريع العقوبات عندما ترتكب تجاوزات.

والتقى وزير الثقافة فرانك ربيستر مسؤولين في غوغل في نيويورك، وبنوي إقناع زملائه بهذا الشأن في الاجتماع المقبل لوزراء الثقافة في دول الاتحاد الأوروبي.

وأوضح أن التحالف ومنظمات أخرى تشارك في الخطوة، بينها نقابة ناشري صحافة المجلات والاتحاد الدولي للصحافة المتخصصة، سيتقدمان بشكوى "اعتبارا من الأسبوع المقبل".

وكان مصدر قريب من الملف ذكر خلال الأسبوع الجاري أنه يجري الإعداد لمبادرة جماعية على الصعيد القانوني للرد على موقف غوغل.

وذكرت إدارة فرانس برس أن الوكالة ليست جزءا من التحالف لكنها تعد شكوى من جهتها.

ولب الخلاف هو "الحقوق المجاورة"، وهي حقوق جديدة شبيهة بحقوق التأليف، لمصلحة ناشري الصحف ووكالات الأنباء (بما فيها فرانس برس)، وقد أقرها البرلمان الأوروبي مطلع العام الجاري، ويفترض أن تسمح لناشري الصحافة بالتفاوض مع المجموعات الإعلامية العملاقة للحصول على عائدات مقابل إعادة استخدام محتوياتها على الإنترنت.

وكانت فرنسا أول دولة في الاتحاد الأوروبي تتبنى هذا النص عبر قانون أقر في يوليو ودخل الخميس حيز التنفيذ.

لكن حتى قبل تطبيقها



التكنولوجيا الرقمية تسير جنبا إلى جنب مع التهديدات الأمنية لغرف الأخبار

مؤسسات الأخبار لا تعول على الإعلانات كمصدر أساسي للإيرادات

مؤسسات الأخبار لا تعول على الإعلانات كمصدر أساسي للإيرادات



تحديات غرف الأخبار لا تنتهي

30 بالمئة وعلى المحتوى المدعوم بالنسبة نفسها، إضافة إلى 25 بالمئة من الإعلانات التقليدية. كما تتوقع أكثر من ربع غرف الأخبار (27 بالمئة) أن تكون الاشتراكات والعضوية على الإنترنت أكبر مصدر إيرادات لها في العام المقبل، على الرغم من أن 4 بالمئة فقط من هذه الغرف تعتمد على هذه الطريقة كمصدر للتمويل الآن.

وأوضحت غالبية غرف الأخبار العالمية أنها تهتم بنماذج الإيرادات كالأولوية يليها إدخال السذاء الاصطناعي في عمل غرفة الأخبار، إضافة إلى جذب المعلنين.

ووجدت الدراسة أن نمو غرفة الأخبار الرقمية ثابت أو متقطع في كل مكان باستثناء شرق وجنوب شرق آسيا، ما يعني أن عدداً أقل من الشركات الناشئة يتم إطلاقها على الإنترنت.

وتحرز النساء تقدماً كبيراً في غرف الأخبار، حيث يشغلن نصف -أو أكثر من النصف- مناصب إدارة غرف الأخبار في أربع من المناطق الثماني التي قام المركز الدولي للصحافيين باستطلاعها: أوراسيا وأميركا الشمالية وأوروبا وأميركا اللاتينية. ويقول أكثر من 50 بالمئة من الصحافيين الذين شملهم الاستطلاع إنهم يستخدمون الأدوات الرقمية بانتظام للتحقق من المعلومات.

وتستعين 33 بالمئة من المؤسسات الإخبارية بمدققين للحقائق، كما شاركت 44 بالمئة من غرف الأخبار و37 بالمئة من الصحافيين في أنشطة حول تضيي الحقائق خلال العام الماضي.

تلمهم في جميع الفئات، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي وصحافة البيانات ومهارات التكنولوجيا بشكل عام. في الوقت نفسه، لا تستثمر غرف الأخبار في الموظفين المختصين بالتكنولوجيا الرقمية أكثر مما كانت عليه النسبة قبل عامين، على الرغم من زيادة انتشار التكنولوجيا.

وإضافة إلى ما تقدم، فإن اعتماد غرف الأخبار على التكنولوجيا يشير إلى أن عدداً أقل من وسائل الإعلام يمكنها الاعتماد على المصادر التقليدية لجني الإيرادات.

61 بالمئة من الصحافيين يلجأون إلى البيانات أسبوعياً مقابل 36 بالمئة قبل عامين

وتبين أن الإعلانات لا تعد المصدر الأكبر للإيرادات بالنسبة إلى معظم غرف الأخبار (54 بالمئة)، لأنها تعمل على تنويع مصادر تمويلها، وخلصت الدراسة أيضا إلى أن غرف الأخبار الكبيرة -أي تلك التي تضم أكثر من 26 موظفاً- تلجأ إلى الإعلانات أكثر من الشركات الصغيرة.

كذلك تعد غرف الأخبار في أوروبا الأكثر تفاعلاً بشأن جذب تدفقات الإيرادات المتنوعة خلال العام المقبل، حيث تتوقع الاعتماد على المساهمات والمنح بنسبة

فرضت التطورات التكنولوجية على المؤسسات الإخبارية البحث عن مصادر تمويل متنوعة بدلاً من الإعلانات، حيث تهتم غرف الأخبار العالمية بنماذج الإيرادات كأولوية يليها إدخال السذاء الاصطناعي في عمل غرفة الأخبار، إضافة إلى جذب المعلنين. لكن اهتمام الصحافيين ينصب على أدوات الحماية من الهجمات الإلكترونية والرقابة.

واشنطن - كشفت دراسة حديثة حول حالة التكنولوجيا في غرف الأخبار أن الأمن الرقمي يشغل اهتمام الصحافيين ووسائل الإعلام بشكل أكبر من مواكبة التقنيات الرقمية لصناعة الأخبار حول العالم، وذلك بسبب تصاعد الهجمات الإلكترونية وتطور أساليب الرقابة على الناشطين والصحافيين.

وتشهد الصحافة تغيرات سريعة مع بروز التقنيات الحديثة وتراجع الإعلام التقليدي، ولهذا أجرى المركز الدولي للصحافيين الدراسة التي شارك فيها أكثر من 4100 من مديري غرف الأخبار والصحافيين من 149 دولة، أوضحوا فيها حالات الموظفين وأقسام غرف الأخبار وكيفية دمج التقنيات الجديدة بأعمالهم الصحافية.

وتأتي هذه الدراسة في عام 2019 لتزيد المعلومات على الدراسة نفسها التي أجريت عام 2017، مما يسمح للقراء بإجراء مقارنات وقياس التغيير خلال العامين الماضيين. وفي هذا السياق، خلصت النتائج إلى أن عدد غرف الأخبار التي تعتمد التقنيات الرقمية يزيد في حين تبرز مخاوف أمنية، وفق ما جاء في تقرير

واشنطن - أوقفت السلطات الجزائرية مصطفى بن جامع رئيس تحرير صحيفة "لو بروفنسيال" التي تصدر في عنابة شرق الجزائر وعرفت بتغطيتها المكثفة لحركة الاحتجاج في الجزائر، بحسب ما أعلنت الصحيفة.

وقالت الصحيفة عبر فيسبوك إنه تم توقيف بن جامع في مقر الصحيفة من قبل أربعة رجال شرطة بالزوي المدني قاموا بمصادرة الوحدة المركزية لكيبوتر رئيس التحرير.

وسبق أن تم توقيف بن جامع في نهاية يونيو بعنابة حين كان يغطي مظاهرات أسبوعية ضد النظام، وتم الإفراج عنه بعد ثمانية ساعات وانهم الشرطة بالاعتداء عليه لفظياً وجسدياً أثناء توقيفه.

وتشهد الجزائر منذ 22 فبراير حركة احتجاجية غير مسبوقه دفعت الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة إلى الاستقالة في أبريل بعد 20 عاماً من الحكم. ولا تزال البلاد تشهد تظاهرات أسبوعية كل

حملة ضد صحافيين ووسائل إعلام في الجزائر على خلفية الحراك

الجزائر - وافادت إدارة القناة أيضاً بأن شركة "يوتل سات" التي تعمل في الأراضي الفرنسية ماطلت في الرد على طلب القناة، حيث تلقت رداً بعد يومين وعبر وسيط.

وأكدت إدارة "المغاربية"، أنها تعمل وفق القوانين البريطانية، ولديها رخصة العمل الإعلامي والبث التلفزيوني من السلطات البريطانية، وتخضع لقوانين الهيئة البريطانية لتنظيم الخدمات الإعلامية "أوفكوم"، كما أنها لا تملك أي نشاط إعلامي في الجزائر، وليس لديها أي مكاتب لمراسلين، ولا تبث أي مادة إعلامية من الجزائر.

وفي هذا السياق، وجهت منظمة سسكايا لآين الدولية مذكرة عاجلة إلى المقرر الأممي الخاص بحرية الرأي والتعبير السيد ديفيد كايا أطلعت على المخالفة التي ارتكبتها شركة "يوتل سات".

وبدلت المنظمة الدولية بإجراءات الشركة، وقالت إنها تخالف أبسط

ثلاثاء وجمعة، يطالب المحتجون فيها برحيل "النظام".

ويعتبر بن جامع خامس صحافي يتم توقيفه في الأسابيع الأخيرة، إذ تشهد البلاد موجة من التضييق على الصحافيين ووسائل الإعلام بشكل أكثر حدة مع اقتراب الانتخابات الرئاسية في ديسمبر القادم، والتي لا تحظى بتأييد شعبي.

كما تم في الأيام الماضية وقف بث قناة "المغاربية"، وأعلنت إدارة القناة ومقرها لندن - أن شركة "يوتل سات" المكلفة ببث برامج القناة على نفس مدار القمر الصناعي المصري "تايل سات"، قامت بوقف بث برامج القناة بشكل مفاجئ وودن إشعار مسبق مساء الثلاثاء 15 أكتوبر.

وقالت إدارة القناة إنه بعد بحثها سبب هذا الإجراء المفاجئ من قبل شركة البث، تبين أنها تلقت شكوى رسمية من السلطات الجزائرية، ضد القناة، بحجة "عدم امتلاكها رخصة البث أو العمل من



صحافة أسيرة